



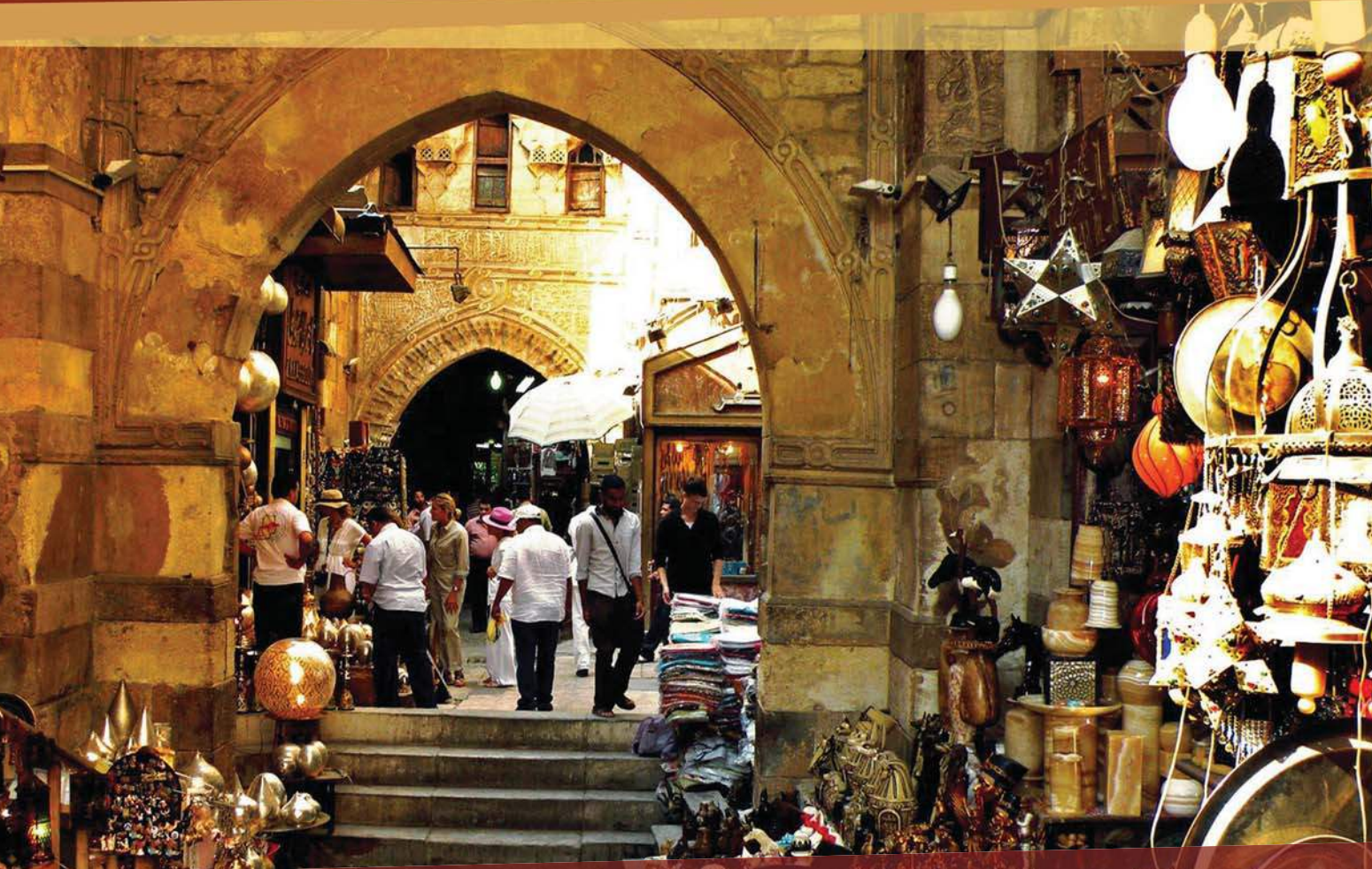
العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 210 July 2018

العدد 210 - توزير (يوليو) 2018



السياسات والإجراءات المطلوبة لاحتواء التضخم في مصر

• الاقتصاد العالمي: توازن أقل وسط التوترات
المتصاعدة حول التجارة الدولية
• ريادة الغرف العربية في التنمية المستدامة..
سيرة حافلة بالإنجازات

• البلدان العربية.. مسار شاهر ومستدام
في النهوض!
• رؤية 2030 تسير بالاقتصاد السعودي
نحو التعافي والازدهار



بنك بيروت

Bank of Beirut

معكم لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان

16 فرعاً في أستراليا

3 فروع في أوروبا

5 فروع في سلطنة عمان

3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوقّر لكم تجربة مصرفية فريدة
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.

www.bankofbeirut.com

٧/٢٤ خدمة الزبائن

١٢٦٢ | +٩٦١ ٥ ٩٠٥ ٢٦٢

لبنان | أستراليا | المملكة المتحدة | ألمانيا | سلطنة عمان | قبرص | الإمارات العربية المتحدة | نيجيريا | غانا





اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القَصَّار

الرئيس

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة الأردن



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير

رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد عبده سعيد

رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية
الصناعية اليمينية



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



محمد الرميثي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة
في دولة الإمارات



الدكتور سامي بن
عبد الله العبيدي
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



محمد العيد بن عمر
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمد جامع
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



سعود البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



خليل رزق
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



جعفر الحمداني
رئيس الاتحاد العام
للمغرب التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



المصطفى أمهال
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للمغرب التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



اقتصاد الظل وتأثيره على البلدان العربية؟!



استناداً إلى تلك الأرقام، ينبغي القول إنّ هناك جانبان مهمان لفهم ظاهرة "اقتصاد الظل"، الأول يتعلق بصعوبة تأمين فرص عمل جديدة للشباب العربي، وبالتالي تحسين بيئة الأعمال وتقديم حوافز للشباب العاطلين عن العمل، وفي الجانب الثاني، يعني انتشار الظاهرة أن وجود أعداد هائلة من العاملين الذين لا تشملهم أية تأمينات صحية أو ضمانات اجتماعية يجعل هذه المجموعات عاملة لكنها هشّة وعرضة للخطر في الوقت ذاته، وهذا له تداعيات سلبية على المجتمع. والعمل غير الرسمي عبارة عن صيغة مؤقتة لكنها قد تتطور وتبقى أعداداً كبيرة من المواطنين على هامش الدورة الاقتصادية فلا تشملهم السياسات العامة.

ويزيد غياب التنظيم أيضاً متاعب العاملين في هذا القطاع حيث تشتد المنافسة، ولا توجد بدائل، ويرتفع العدد، ما يفاقم الأمور ويشير إلى أن اتساع الظاهرة يخفف الضغط مرحلياً على الحكومات قبل أن ينفجر القطاع ويعود إلى الدولة لمطالبتها بتحسين ظروف العمل. وهذا يحتم شمول القطاع غير الرسمي من ضمن سياسات الحكومات التي تعرف انتشاراً كبيراً لهذه الظاهرة.

في المقابل، ينبغي القول إنّ اقتصاد الظل يشمل نشاطات اقتصادية مشروعة ونظيفة لا تتعارض مع الأعراف والمبادئ والقيم والعادات الموروثة، مثل طهي الطعام وتنظيف الملابس وتنظيف المنزل والعناية بالحدائق المنزلية وأعمال الصيانة الخفيفة للمنزل.

كذلك، أثبتت الدراسات أن معدلات نمو اقتصاد أعلى في الدول النامية منها في الدول المتقدمة، لأسباب عدة منها الأنظمة الضريبية غير العادلة والأنظمة السياسية غير العادلة، وارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية، ومعاشات التقاعد، قد تدفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خفية أو غير رسمية، إضافة إلى مستويات الأجور المادية والمعنوية، والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، وكلما ازداد معدل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الفعلي الظاهر، كلما أعطى معلومات وإحصائيات مضللة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع، وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي وسوء إعادة توزيعه.

العين نائل رجا الكباريتي
الرئيس

وسط حماة الحرب التجارية العالمية المستعرة، بين الولايات المتحدة الأميركية وكل من البلدان الأوروبية وجمهورية الصين الشعبية، هناك واقع يعيشه الاقتصاد العربي في ظل تنامي ظاهرة "اقتصاد الظل" الذي باتت تأثيراته كبيرة على

البلدان العربية.

آخر الدراسات التي أعدها صندوق النقد الدولي، أشارت إلى أن حجم اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي الأردني 14,38 في المئة، بينما بلغ معدل اقتصاد الظل من السنوات (1991 - 2015) 17,38 في المئة، وبالتالي فإن الاقتصاد غير الرسمي في الأردن تراوح ما بين 13,44 في المئة بمستواه الأدنى، وحدّه الأعلى 21,12 في المئة، في السنوات العشرين موضع الدراسة، وأثر اللجوء على الأردن ولبنان وتركيا لم يظهر في نتائجها كون المنهجية التي اعتمدها لم تقس هذا الأثر، ما يعني أن حجم الاقتصاد غير الرسمي قد يكون أكبر مما ظهر في الدراسة.

وعلى مستوى الدول العربية، أظهرت ورقة العمل التي شملت 158 دولة حول العالم، أن معدل اقتصاد الظل في قطر بلغ 15,93 في المئة من الناتج في السنوات من 1991 إلى 2015، وفي السعودية 16,56 في المئة، وسوريا 19,58 في المئة، بينما ارتفع في مصر إلى 34,24 في المئة، والمغرب 34,1 في المئة، ولبنان 31,58 في المئة، والجزائر 30,86 في المئة، بينما بلغ في الإمارات العربية المتحدة 26,54 في المئة.

على المستوى العالمي، بلغ المعدل 31,9 في المئة، وجاءت سويسرا أقل الدول في حجم اقتصاد الظل كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت 7,2 في المئة، تبعها النمسا 8,9 في المئة، فيما كانت أعلى الدول بوليفيا بنسبة 62,3 في المئة، وزيمبابوي 60,6 في المئة.

تدلّ تلك المؤشرات على انخفاض معدل اقتصاد الظل وقدرة الدولة على تنظيم النشاطات الاقتصادية والرقابة عليها والتقليل من التهرب الضريبي، وبالتالي القدرة على تقدير حجم الناتج بدقة أكبر كونه أهم أداة لقياس النشاطات الاقتصادية.

How women are transforming the Arab worlds start-up scene



76

الكباريتي: تبني خطط قومية لتتبع الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية



60

البلدان العربية.. مسار شامل ومستدام في النهوض!



43

الشهول الهالي في العالم العربي أبعد من الحسابات المصرفية



32

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

السياسات والإجراءات المطلوبة لاحتواء التضخم في مصر 9

تنمية مستدامة

ريادة الغرف العربية في التنمية المستدامة..

سيرة حافلة بالإنجازات 28

مال

الشهول الهالي في العالم العربي أبعد من

الحسابات المصرفية 32

اقتصاد عربي

رؤية 2030 تسير بالاقتصاد السعودي

نحو التعافي والازدهار 40

البلدان العربية.. مسار شامل ومستدام في النهوض! 43

اقتصاد عالي

توازن أقل وسط التوترات المتصاعدة

حول التجارة الدولية 56

اجتماعات

بيروت تستضيف اجتمع الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير 59

منتديات

الكباريتي: تبني خطط قومية لتتبع الهياكل

الاقتصادية للبلدان العربية 60



العدد 210 - تموز (يوليو) 2018
Issue No. 210 July 2018

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شهرص للطباعة والنشر

Global growth
projected to reach
3.9 % in 2018-2019



86

Egypt Moving Forward:
Key Challenges and
Opportunities



78

65

أخبار

Start-up: How women are transforming the Arab worlds start-up scene? 76

Arab economy: Egypt Moving Forward: Key Challenges and Opportunities 78

World economy: Global growth projected to reach 3.9 % in 2018-2019 86